حَـدّ الحَرْف

أ.م.د. حسن أحمد العثمان
المملكة العربية السعودية - جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية – قسم اللغة والنحو والصرف
Dr.hasan.othman@windowslive.com

الملخص:

اجتهد النحاة في وضع تعريفٍ للحرف، ونظراً إلى تنوُّع المذاهب والمدارس فقد تعددتِ التعريفات واختلفتْ، كما اختلفتْ ألفاظُها وتراكيبُها المعبّرةُ عنها داخلَ التعريفِ الواحدِ، وهذا البحثُ دراسةٌ استقرائيّةٌ تأريخيةٌ لأربعةَ عشر تعريفًا توصلتُ إليها، مبيّنًا صاحب كل تعريف ومَن وافقه من العلماء أو خالفه أو كانت له مناقشات حول تعريفه.

Abstract

grammar scholars tried hard to define the particles, and due to the diversity of schools, there were many different definitions and different utterances and structures within every single definition.

This study is an inductive and historical study for fourteen different definitions I found. In this study I indicate to who he made every definition and to who ,from other scholars , agreed , disagreed or had a discussion about it.

الحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله وسلّم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد :

فإنني حين كنتُ أكتبُ في خصائص الحرف وجدتُ أنّ الاختلاف في حدّه كبير، وأنّ عدد ما وضعوه له من الحدود كثير، وأنّ أقوال الأئمة رحمهم الله تعالى ونقاشاتهم لما ذكر للحرف من حدود متعدّدة متباينة.

وممّا يثير في النفس ضرورةَ الوقوف على أصول تفكيرهم وبواعث خلافاتهم أنك لا تجد كتابًا نحويًّا ارتضى صاحبُه للحرف حدًّا ما، هو فيه صاحبُ هذا الحدّ أو ناقلٌ له متابعٌ فيه، إلّا وتجد عددًا كبيرًا من المؤاخذات والاستدراكات على هذا الحدّ.

فدعاني هذا الأمرُ وسابقُه إلى التفكير في هذا البحث، واستوجب هذا استقراءً تاريخيًا لما ورد من حدود ومناقشات لها، وتفتيشًا في عدد كبير من المظانّ التي انقسمت إلى ثلاث مجموعات، أولها كتب النحو، وثانيها كتب الحدود والتعاريف، وثالثها كتب الأصول.

وكان جملة ما وقفت عليه من الحدود أربعة عشر حدًّا، ذكرتُها مرتبة تاريخيًّا، ورجائي أن أكون وفّقتُ فيما أقدمتُ عليه، ولله الحمد ابتداءً وانتهاءً.

سأعرض هنا ما وقفتُ عليه من الحدود مرتبة تاريخيًا، وهي في مجملها أربعةَ عشرَ حدًّا، ولربّما تفرع عن أحدها العددُ من الحدود.

- **الحدّ الأول لعليّ رضي الله عنه (ت ٦٩هـ):** الحرفُ ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل.

رُوي أنّ أبا الأسود تلقى من علي رضي الله عنه صحيفة فيها: الكلام اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمّى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمّى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل[١].

وبمثل هذا قال سيبويه (ت ١٨٠هـ) رحمه الله، قال: الحرف ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل[٢].

ووصفه ابن فارس حدّ سيبويه بأنه أقرب ما قيل في حدّ الحرف[٣].

ووصفه ابن السيد البطليوسي بأنه حدّ صحيح لا مطعن فيه[٤].

وبمثله أيضًا قال أبو عبد الله الطوال (ت ٢٤٣هـ)، قال: الأداة ما جاءت لمعنى ليس باسم ولا فعل[٥].

وأبو الحسن بن كيسان (ت ٢٩٩هـ) حيث قال: الحرف ما حدث به معنى غير معنى الاسم والفعل[٦].

وعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ)، قال: الحرف ما جاء لمعنى ليس فيه معنى اسم ولا فعلا[٧].

والمطرزي (ت ٦١٠ هـ)، قال: الحرف ما جاء لمعنى ليس بمعنى الاسم ولا بمعنى الفعلا[٨].

- **الحدّ الثاني للأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ):** الحرف ما لم يحسن له الفعل ولا الصفة ولا التثنية ولا الجمع ولم يجز أن يتصرّف[٩].

قال ابن السيد البطليوسي: قوله ما لم يحسن له الفعل ولا الصفة ولا التثنية ولا الجمع خطأ، لأن الفعل داخل تحت هذا التحديد، ومن الأفعال أيضا ما لا يتصرف[١٠].

- **الحدّ الثالث لأبي العباس المبرد (ت ٢٨٦هـ):** الحرف ما كان موصلًا الفعل إلى اسم، أو عاطفًا، أو تابعًا لتحدث به معرفة، أو كان عاملًا[١١].

علق عليه البطليوسي بقوله: إنه فاسد أيضًا، لأن من الحروف ما يأتي لمعنى الاستفهام ولمعنى الاستثناء ولمعنى النفي والقسم والتمني والنهي، وغيره[١٢].

- **الحدّ الرابع للأخفش الأصغر (ت ٣١٥هـ):** الحرف ما أفاد معنًى لم يكُن في الكلام، نحو قولك: زيد منطلق، ثم تقول: أزيد منطلق، فيكون في الكلامِ معنَى الاستفهام.

قال ابن السيد البطليوسي: قوله: ما أفاد معنًى لم يكُن في الكلام فاسد، لأن هذا موجود في الأسماء والأفعال[١٣].

- **الحدّ الخامس لأبي إسحاق الزجاج (ت ٣١٦هـ):** الحرف ما لم يكن صفة لذاته، وكان صفة لما تحته، ألا ترى أنك تقول: مررت برجل صاحبك، فصاحبك صفة لذاته، وتقول: مررت برجل في الدار، فقولك في الدار صفة لما تحته لا لذاته.

وردّ عليه البطليوسي قائلا: قول أبي إسحق: ما لم يكن صفة لذاته إنما أراد أنه يكون صفة معنوية لا لفظية، والفعل يشرك الحرف في هذا المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت: مررت برجل يضرب زيدًا، فيضرب صفة معنوية لا لفظية، وكذلك الجمل الخبرية تكون صفات بمعانيها، لا بألفاظها[١٤].

- **الحدّ السادس لمحمد بن الوليد، ابن ولّاد البصري (٣٣٢هـ):** يستدل على الحرف بأنه وصلة شيء إلى شيء.

قال ابن السيد البطليوسي: ينتقض عليه بأن من الحروف ما ليس وصلة، وينتقض عليه بالذي فإنه وصلة إلى وصف المعارف بالجمل، وبقولك يا أيها الرجل فإن أيّا ههنا وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام، وينتقض عليه بقولك مررت برجل ذي مال، فإن ذي وصلة إلى وصف الرجل بالمال[١٥].

- **الحدّ السابع ذكره الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) لبعضهم، قال:** قال بعضهم: الحرف ما خلا من دليل الاسم والفعل، فلم يسغ فيه شيء ممّا ساغ فيهما.

قال: هذا وصف، وليس بحدٍّ له[١٦].

وممّا يوافق ما نقله الزجاجيّ ويشابهه ويلتقي معه ما يلي[١٧]:

١- ابن جني (ت ٣٧٧هـ): والحرف مَا لم تحسن فِيهِ عَلامَة من عَلَامَات الْأَسْمَاء وَلَا عَلَامَات الْأَفْعَال وَإِنَّمَا جَاءَ لِمَعْنى فِي غَيره[١٨].

قال الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي (ت ٥٣٩هـ) في شرح اللمع: هذا ليس بحدّ، وإنما هو على سبيل التعليم[١٩].

وقال العكبري (ت ٦١٦هـ) في شرح اللمع أيضًا: حروف المعاني كلمة لا يصح أن يكون لها شيء من علامات الأسماء والأفعال[٢٠].

٢- الورّاق (ت ٣٨١هـ): ما امتنع حدّ الِاسْم وَالْفِعْل مِنْهُ، أَو امتنعت خواصهما مِنْهُ[٢١].

٣- الحريري (ت ٥١٦هـ) في الملحة:

والحرفُ مَا ليستْ لهُ عَلامَهْ فَقِسْ على قَولي تَكُنْ عَلّامَهْ

- قال الحريري في شرحها: شبه الحرف في تعريفه بإخلائه من العلامة بكون ثلاثة أثواب بيض معك، فأعلمت اثنين منها، فإخلاء الأخير من العلامة علامة له تخرجه عن الاشتباه وتزيل عنه الالتباس[٢٢].

- وقال الفاكهي (ت٩٧٢هـ) في شرحها كذلك: ليس له علامة وجودية، بل علامته التي امتاز بها عن قسيميه عدمية[٢٣].

٤- ابن السراج الشنتريني (ت ٥٤٩هـ): وعلامته امتناع علامات الأسماء والأفعال منه[٢٤].

٥- ابن الخشاب ٥٦٧: وربما عُرّف بعلامة سلبية فقيل: الحرف ما لم تحسن فيه علامات الأسماء ولا علامات الأفعال، ألا ترى أنك لا تقول: من قد ولا قد سوف[٢٥].

٦- الحيدرة اليمني (ت ٥٩٩هـ): وعلاماته تعريه من علامات الاسم والفعل[٢٦].

٧- العكبري (ت ٦١٦هـ): وَمن عَلَامَات الْحَرْف امتناعُه من دُخُول عَلَامَات صَاحِبِهِ لِأَن مَعَانِيهَا لَا تصُح فِيهِ[٢٧].

٨- ابن معطي (ت ٦٢٨هـ): وعلاماته ألّا يقبل علامات الأسماء ولا علامات الأفعال[٢٨].

٩- ابن مالك (ت ٦٧٢هـ): قال في شرح الكافية الشافية[٢٩]:

والحرف ما من العلامات خلا كهل وبل وإنْ وليت وإلى

وقال في العمدة شرح العدّة : ويعرف الحرف بخلوه من علامات الأسماء والأفعال[٣٠].

وقال في الألفية: سواهما الحرف كهل وفي ولم.

قال ابن الناظم (ت ٦٨٦هـ): يعني أن هل وفي ولم حروف لامتناع كونها أسماءً أو أفعالا، لعدم صلاحيتها لعلاماتها، وعدم ما يمنع الحرفية[٣١].

وقال المرادي (ت ٧٤٩هـ): فكل ما لا يقبل شيئا من علامات الاسم ولا من علامات الفعل فهو حرف فترك العلامة علامة له[٣٢].

وقال ابن هشام: ويعرف الحرف بأنه لا يحسن فيه شيء من العلامات، التسع، كهل وفي ولم[٣٣].

وقال الشاطبي (ت ٧٩٠هـ): كل كلمة لم يصلح فيها شيء مما تقدم من خواص الأسماء أو خواص الأفعال فهي حرف[٣٤].

١٠- ابن فلاح (ت ٦٨٠هـ): خواص الحرف كلها سلبية، ومنهم من قال: ما لم يحسن فيه علامات الأسماء ولا علامات الأفعال.

وقيل: لم توضع له علامة ثبوتية لأنه علامة في نفسه، فلو وضع له علامة لأفضى إما إلى الدور أو إلى التسلسل[٣٥].

١١- ابن إياز (ت ٦٨١هـ) : وقد اعترض على ذلك بعض المتأخرين بأن قال: علامات الأسماء والأفعال حروف، وإذا كان كذلك اقتضى هذا توقف معرفة الشيء على نفسه، وهو ممتنع[٣٦].

وقال في قواعد المطارحة (ت ٦٨١هـ): وعلامته ألا تحسن فيه علامات الأسماء والأفعال. كذا قالوا، وفيه نظر[٣٧].

١٢- الإسفراييني (ت ٦٨٤هـ): علامة الحرف التعرّي عن علامتهما[٣٨].

١٣- ركن الدين (ت ٧١٥هـ): علامته سلبية، وهي سلب علامة الاسم والفعل عنه[٣٩].

١٤- محمد بن الحسن الصايغ (ت ٧٢٠هـ): علامة الحرف سلبه ممّا تقدّم من علامات الأسماء والأفعال، فتجريده من العلامة علامة له[٤٠].

١٥- ابن الوردي (ت ٧٤٩هـ): الحرف كلمة لا يحسن فيها شيء من علامات الأسماء أو الأفعال[٤١].

١٦- ابن هشام (ت ٧٦١هـ): ويعرف الحرف بأنه لا يحسن فيه شيء من العلامات التسع[٤٢].

يقصد العلامات الخاصة الخمسة التي ذكرها للاسم، والأربعة التي ذكرها للفعل.

١٧- علي بن سليمان المرداوي (ت ٨٨٥هـ): قيل: لا يحْتاج إِلَى حد لهُ، لأَن ترك العلامَة له علامَة، وَهذا اختارَهُ جمَاعة منهُم الحريري، وردَّ بأنه لتعريف حقيقَة المحدُود، وَلا تُعرَفُ حقيقَةٌ بِترْكِ تعرِيفِها[٤٣].

١٨- شمس الدين الجَوْجَرِيّ (ت ٨٨٩هـ): الحرف ما لا يصلح معه شيء من علامات الأسماء ولا من علامات الأفعال[٤٤].

١٩- السيوطي (ت ٩١١هـ): الحرف لا علامة له، علامته ألا يقبل شيئا من علامات الأسماء والأفعال[٤٥].

٢٠- ابن كمال باشا (ت ٩٤٠هـ): والحرف عارٍ عن خواصّهما[٤٦].

- الحدّ الثامن للزجاجي (ت ٣٣٧هـ): ما دلَّ على معنى في غيره.

وهو الحدّ الأشهر والأكثر قبولًا.

ولعلّ الزجاجيّ (ت ٣٣٧هـ) في الإيضاح والجمل هو صاحب هذا الحدّ[٤٧].

ووافقه أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) في المسائل العسكريات ٨١، والورّاق (ت ٣٨١هـ) في علل النحو ١٤٢، والزمخشري (ت ٥٣٨هـ) في المفصّل ٣٧٩، وفي الكشاف ٢٠/١، وابن الخشاب (ت ٥٦٧هـ) في المرتجل ٧، والمطرّزي (ت ٦١٠هـ) في المغرب في ترتيب المعرب ٥١٨/١، وابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) في الكافية ٥١، والصغاني (ت ٦٥٠هـ) في العباب ٣٨٥/١ حرف، وفي التكملة والذيل والصلة ٤٥٠/٤ حرف، وعلاء الدين البخاري الحنفي (ت ٧٣٠هـ) في كشف الأسرار شرح أصول البزدوي ١٠٩/٢، والآمدي (ت ٧٣١هـ) في الإحكام في أصول الأحكام ٦١/١، والملك المؤيد (ت ٧٣٢هـ) في الكاش ٧٢/٢، والطيبي (ت ٧٤٣هـ) في حاشيته على الكشاف ٩/٢، وابن هشام (ت ٧٦١هـ) في شرح الشذور١٨، والجرجاني (ت ٨١٦هـ) في التعريفات ٨٥، وعلي بن سليمان المرداوي (ت ٨٨٥ هـ) في تحرير المنقول وتهذيب علم الأصول ٧١/١، وفي التحبير شرح التحرير ٢٩٦/١، وابن النجار الحنبلي (ت ٩٧٢ هـ) في مختصر التحرير شرح الكوكب المنير ١٩/٧، والتهانوي (ت ١١٥٨هـ) في كشاف اصطلاحات الفنون ١٨٥/١.

قال أبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ) في شرح هذا الحدّ:" المراد من قولنا في الحرف: إنه دال على معنى في غيره، أنّ تصور معناه متوقف على خارج عنه "[٤٨].

وعقّب ركنُ الدين (ت ٧١٥هـ) في شرح الكافية على تفسير السيرافي للحدّ بقوله: " وفيه نظر، لأن الأمور النسبية والإضافية كذلك، كالقرب والبعد والغير والمثل ونحوها "[٤٩].

وشرحه الخبيصيّ (ت ٧٣١هـ) في الموشّح بقوله (ت ٧٣١هـ): " ما يتوقف دلالتُها على معناها الإفرادي على متعلّق لها "[٥٠].

- ولم يرتض هذا الحدَّ أبو علي الفارسي، وردّ اعتراضه ابنُ كلٍّ من يعيش[٥١]،والمراديّ[٥٢].

ورأى البطليوسي (ت ٥٢١هـ) هذا الحدّ فاسدًا، قال: "هذا الحدّ غير صحيح عند متأمله حتى يزاد فيه: ولم يكن أحد جزأي الجملة المفيدة، أو يقال كما قال سيبويه: ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل[٥٣].

ولم يرتضه كذلك شهابُ الدين القرافي (ت ٦٨٤هـ) في خصائصه[٥٤].

وممّا يتصل بحدّ الزجاجي ويلحق به:

وممّا يدور في فلك حدّ الزجاجي الحدود التالية:

١- أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٧هـ): مَا دَلَّ عَلَى مَعْنًى فِي غَيْرِهِ، وَخَلَا مِنْ دَلِيلِ الاسْمِ وَالفِعْلِ[٥٥].

٢- الرماني (ت ٣٨٤هـ): كلمة لا تدلّ على معنًى إلا مع غيرها ممّا معناها في غيرها[٥٦].

٣- ابن جني (ت ٣٩٢هـ): مَا لم تحسن فِيهِ عَلامَة من عَلَامَات الْأَسْمَاء وَلَا عَلَامَات الْأَفْعَال وَإِنَّمَا جَاءَ لِمَعْنى فِي غَيره[٥٧].

قال الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي (ت ٥٣٩هـ) في شرحه: " قوله: هذا ليس بحدّ، وإنما هو على سبيل التعليم، ثم قال: (والحرف ما جَاءَ لِمَعْنى فِي غَيره) هذا حدّ، لأن الحروف معانيها في غيرها، والأسماء والأفعال معانيها في أنفسها "[٥٨].

٤- ابن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ): ما أبان عن معنى في غيره، ولم يكن أحد جزأي الجملة[٥٩]، فاحترز بهذا عمّا عابَه ابنُ إيازٍ في حدّ الزجاجي[٦٠].

٥- أبو الخطاب الكَلْوَذَاني (ت ٥١٠هـ): ما دل على معنى في غيره، لا في نفسه[٦١].

٦- ابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ): ما جاء لمعنى في غيره ولم يكن أحد جزأي الجملة المفيدة[٦٢].

٧- ابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ): ما جاء لمعنى في غيره، وليس باسم ولا فعل[٦٣].

٨- الزمخشري (ت ٥٣٧هـ): ما دل على معنى في غيره؛ ومن ثم لم ينفك من أسم أو فعل يصحبه، إلا في مواضع مخصوصة[٦٤].

وارتضاه كثيرون منهم الصغّاني في العُباب[٦٥].

٩- ابن الخشّاب (ت ٥٦٧هـ): كلمة تجيء لمعنى في غيرها من إثبات أو نفي أو غير ذلك من المعاني[٦٦].

١٠- الأنباري (ت ٥٧٧هـ): ما جاء لمعنى في غيره[٦٧].

واختاره ابن جني (ت ٣٩٢هـ)[٦٨]، والشريف عمر بن إبراهيم الكوفي (ت ٥٣٩هـ)[٦٩].

ولم يرتض الفخر الرازي (ت ٦٠٦هـ) حدّ الأنباري هذا، ووصفه بأنّه لفظٌ مُبْهَمٌ، وظاهِرُ الفَسَادِ[٧٠].

وعدّ ابنُ يعيش (ت ٦٤٣هـ) حدَّ الأنباريّ فاسدًا، إذ هذا بيان علّة مجيئه لا بيان حدّه، والمراد من الحدّ بيان الذات لا العلّة[٧١].

ويلحق هذا الفساد، على رأي ابن يعيش، حدَّ ابني جني والخشاب، فاللفظ محلّ الاعتراض فيهما كلفظ الأنباري.

وقال ابن فلاح (ت ٦٨٠هـ): ومن قال: ما جاء لمعنى في غيره فقد حدّه بالرسم الناقص، لأنه عرفه بالخاصة فقط، بيانه: أن (لمعنى في غيره) هو العلة، والمجيء هو المعلول، والعلة غير المعلول، فقد عرفه بأمر خارج عن حقيقته[٧٢].

وإلى قريب من قول الرازي ذهب الكفوي (ت ١٠٩٤هـ)[٧٣].

١١- السهيليّ (ت ٥٨٣هـ): ما دلّ على معنى في غيره وليس يفهم العرب من الحرف ذلك المعنى[٧٤]، أي معناه متوقف على سياقه وتضامه مع غيره، بخلاف أخويه[٧٥].

١٢- ابن رشد (ت ٥٩٥هـ): لفظ يدل على معنى في غيره[٧٦].

١٣- أبو موسى الجزولي (ت٦٠٧ هـ): كلمة لا تدل على معنى في نفسها ولكن في غيرها[٧٧].

١٤- العكبري (ت ٦١٦هـ): مَا دلّ على معنى فِي غَيره فَقَط[٧٨].

ووافقه أبو حيان والمرادي والفاكهي[٧٩]، ورأى الأوّلان أنه من أحسن حدود الحرف.

١٥- العكبري (ت ٦١٦ هـ): كلمة جاءت لمعنى في غيرها. قال:" وحروف المعاني كلمة لا يصح أن يكون لها شيء من علامات الأسماء والأفعال، وإنما جاءت لمعنى ثالث غير معنى الاسم والفعل، أو تقول: جاءت لمعنى في غيرها، والاسم والفعل جاءا لمعنى فيهما[٨٠].

١٦- ابن معطي (ت ٦٢٨هـ): كلمة لا تدل على معنى إلا في غيرها[٨١].

واختاره الرضي[٨٢]، وابنُ إياز (ت ٦٨١ هـ) في قواعد المطارحة والمحصول[٨٣]، و محمد بن الحسن الصايغ (ت ٧٢٠هـ)[٨٤] ، وابن هشام في تعاليقه على التسهيل[٨٥]، وفي الجامع الصغير[٨٦].

١٧- الشلوبين (ت ٦٤٥هـ): كلمة تدل على معنى في غيرها لا في نفسها[٨٧].

١٨- ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ): ما دلّ على معنى في غيره، ومن ثمّ احتاج في جزئيته إلى اسم أو فعل[٨٨].

١٩- ابن عصفور (ت ٦٦٣هـ): لفظ يدل على معنى في غيره لا في نفسه[٨٩].

ولم يرتضه النحاس ٩٠، وبيّن السيوطيُّ أنّ النحاس بهذا خالف شبه الإجماع[٩١].

٢٠- الرضي (ت ٦٨٦هـ): الحرف ما لا يدلّ على معنى إلا في غيره[٩٢].

والفرق بينه وبين حد ابن معطي أن ابن معطي اختار جنسًا قريبًا (كلمة)، وهذا أولى من الجنس البعيد في حدّ الرضي (ما).

٢١- أبو حيان (ت ٧٤٥هـ): كلمة تدل على معنى في غيرها[٩٣].

وهذا هو مفهوم كلام ابن الحاجب في الكافية، قال ابنُ الحاجب (ت ٦٤٦هـ) في الكافية في أقسام الكلمة: لأنها إما أن تدل على معنى في نفسها أوْ لا، الثاني الحرف[٩٤].

واعترض عليه ابنُ هشام (ت ٧٦١هـ) من وجهين، قال: " اشتمل هذا الكلام على أمرين مشكلين، أحدهما دعوى دلالة الاسم والفعل على معنى في نفس اللفظ يقتضي بظاهره قيام المسمّيات بالألفاظ الدالة

عليها، وذلك محال، لأن ذات زيد لم تقم بلفظ الزاي والياء والدال، وكذلك الحدث والزمان لم يقم بلفظ نحو قام وذهب. والآخر: دعوى دلالة الحرف على معنى في غيره، وهذا وإن كان مشهوراً بين النحويين إلا أن الشيخ بهاء الدين بن النحاس نازعهم فيه، وزعم أنه دال على معنى في نفسه، وتابعه أبو حيان "[٩٥].

٢٢- ابن هشام (ت ٧٦١هـ): الحَرْف مَا دلّ على معنى فِي غَيره وَلم يدل على معنى فِي نَفسه[٩٦].

٢٣- الدّماميني (ت ٨٢٧هـ): هو الذي لا يدل إلا على معنى في غيره[٩٧].

٢٤- الأَبَّذي (ت ٨٦٠هـ): كلمة لا تدل على معنى في نفسها، لكن تدل عليه في غيرها[٩٨].

قال ابن قاسم المالكي (ت ٩٢٠هـ): " ليس المراد أن الحرف لا معنى له في نفسه البتة، بل المراد أن لمعناه متعلقًا لا بد من ذكره عند ذكر الحرف[٩٩].

وقال الرَّسموكي (ت ١٠٤٩هـ) في شرح حدّ الأبذي أيضًا: " ويعتبر معنى كون الحرف معناه في غيره بأن يوقف عليه دون ما بعده، فلا يكون له معنى حتى يؤتى بما بعده، فيكون معناه فيه، كقولك أكلت من وسرت بـ، فإن ذلك لا يتم حتى تقول: الرغيفِ وزيدٍ "[١٠٠].

٢٥- المرداوي (ت ٨٨٥هـ): قال بعضهم: هُوَ لفظ لَا يدل على معنى فِي نَفسه[١٠١].

٢٦- المرداوي (ت ٨٨٥هـ): وقال بعضهم: لفظ لَا يسْتَقلّ بِالْمَعْنَى. قال: وهذا مع سابقه متقاربان في المعنى[١٠٢].

٢٧- الفاكهي (ت٩٧٢هـ): الحرف كلمة دلت على معنى في غيرها وليس له علامة وجودية[١٠٣].

٢٨- القاضي عبد النبي بن عبد الرسول (ت القرن ١٢هـ): كلمة دلّت على معنى غير مُسْتَقل بالمفهومية[١٠٤].

٢٩- التهانوي (ت ١١٥٨): الحرف ما يوجد معناه في غيره.

ذكره التهانوي لبعضهم، ولم ينسبه[١٠٥].

٣٠- التهانوي (ت ١١٥٨): الحرف ما دلّ على معنى ثابت في لفظ غيره.

ذكره التهانوي لبعضهم، ولم ينسبه[١٠٦].

- **الحدّ التاسع ذكره الزجاجي (ت ٣٣٧هـ):** ما لا يستغني عن جملة يقوم بها، قال: وقال بعضهم: الحرف ما لا يستغني عن جملة يقوم بها. ثمّ قال الزجاجي: وهذا وصف للحرف صحيح، وليس بحدّ له، إنما الحد ما ذكرت لك[١٠٧].

وهذا الحدّ غير منفكّ عن الحدّ الذي وضعه الزجاجي (ت ٣٧٣هـ) للحرف، وقد تقدم بيان الكلام فيه، وهو قوله: الحرف ما دلّ على معنى في غيره.

وممّا يتصل بهذا الحدّ ما يلي:

١- النحاس (ت ٣٣٧هـ) في شرح المقرب: الكلمة لا بد وأن تدل على معنى، فذلك المعنى إما أن يفتقر في تمام فهمه إلى ضميمة أوْ لا، فإن افتقر فهو الحرف.

وقال أيضًا: الحرف كلمة تفتقر في تمام فهمها إلى ضميمة.

وقَالَ: والفرق بينه وبين الِاسْم وَالفِعْل أَن المَعْنى المَفهُوم مِنهُ مَعَ غَيره أتم من المَفهُوم مِنْهُ حَال الإفرَاد بخلافهما فالمفهوم مِنْهُمَا فِي التَّرْكِيب عين المَفهُوم مِنْهُمَا فِي الْإِفْرَاد[١٠٨].

٢- أبو نصر الفارابي (ت ٣٣٩هـ): الأداة لفظ يدل على معنى مفرد لا يمكن أن يفهم بنفسه[١٠٩].

٣- الزمخشري (ت ٥٣٨هـ): الحرف ما دلّ على معنى في غيره، ومن ثمّ لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه[١١٠].

قال ابن يعيش: " وقوله: ومن ثمّ لا ينفك من اسم أو فعل يصحبه ، يريد: ولكونه لا يدل على معنى إلّا في غيره، افتقر إلى ما يكون معه ليفيد معناه فيه[١١١].

٤- الفخر الرازي (ت ٦٠٦هـ): أما الحرف فلا يدخل فيه المجاز بالذات، لأن مفهومه غير مستقل بنفسه، بل لا بد أن ينضم إليه شيء آخر لتحصل الفائدة، فإن ضمّ إلى ما ينبغي ضمه إليه فهو حقيقة فيه، وإلا فهو مجاز في المركب، لا في المفرد[١١٢].

٥- القرافي (ت ٦٨٤هـ): خالف ما عليه الجمهور فذهب إلى أن حروف المعاني إن كانت من حرفين فأكثر أفادت معناها التصوري أفردت أو ركبت، بخلاف الأحادية فلا تفيده إلا مركبة[١١٣].

٦- المرداوي (ت ٨٨٥هـ): وقال بعضهم: لفظ لَا يسْتَقلّ بِالْمَعْنَى. قال: وهذا مع سابقه متقاربان في المعنى[١١٤].

٧- السيوطي (ت ٩١١هـ): الحرف مَشْرُوط فِي إِفَادَة مَعْنَاهُ الَّذِي وضع لَهُ انضمامه إِلَى غَيره من اسْم كالْبَاء فِي مَرَرْت بزيد أَو فعل كقد قَامَ أَو جملَة كحروف النَّفْي والاستفهام وَالشّرط[١١٥].

٨- القاضي عبد النبي بن عبد الرسول (ت القرن ١٢هـ): كلمة دلّت على معنى غير مُسْتَقل بالمفهومية[١١٦].

- **الحدّ العاشر** لأبي نصر الفارابي (ت ٣٣٩هـ): الأداة لفظ يدل على معنى مفرد لا يمكن أن يفهم بنفسه[١١٧].

وعلق البطليوسي عليه بقوله: وهذا تحديد صحيح، هو نحو ما قاله سيبويه: إنه جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، ونحو ما قلناه: إنه ما لم يكن أحد جزأي الجملة المفيدة[١١٨].

- **الحدّ الحادي عشر لابن رشد (ت ٥٩٥هـ):** الحرف لفظ يدل على النسب التي تكون بين الأسماء أنفسها، وبين الأسماء والأفعال[١١٩].

- **الحدّ الثاني عشر لأحمدُ بن يحيى بن المرتضى (ت ٨٤٠ هـ):** لفظ وضع لإفادة معنى إضافي حال إضافته[١٢٠].

- **الحدّ الثالث عشر** نقله المرادي (ت ٧٤٩هـ) عن بعضهم، قال: **حدّه تركُ حدّه**: وهذا من اللطائف، قال المرادي: قال بعض النحويين: لا يحتاج في الحقيقة إلى حد الحرف، لأنه كلم محصورة. وليس

كما قال، بل هو مما لابد منه، ولا يستغنى عنه، ليرجع عند الإشكال إليه، ويحكم عند الاختلاف بحرفية ما صدق الحد عليه[١٢١].

ومثله ما قاله عليُّ بن سليمان المرداوي (ت ٨٨٥هـ) وقد نقله كذلك عن بعضهم ولم ينسبه، ولعل مصدره الجنى الداني، قال: قيل: لَا يحْتَاج إِلَى حد لَهُ، لأَن ترك العَلامَة له عَلامَة، وَهذا اخْتَارَهُ جمَاعَة مِنهُم الحريري، وردَّ بأنه لتعريف حَقِيقَة الْمَحْدُود، وَلَا تُعْرَفُ حَقِيقَةٌ بِتَرْكِ تعْرِيفِها[١٢٢].

- **الحدّ الرابع عشر** للسيوطي، قال: حدُّه عَدُّه.

قال: أحسن ما يضبط الحرف بالعدّ، لأن الحروف محصورة، وقد عدّها ابن فلاح في مغنيه سبعين حرفًا بطرح المشترك ثلاثة عشر آحادًا، وأربعة وعشرون ثنائية، وتسعة عشر ثلاثية، وثلاثة عشر رباعية، وخماسي واحد وهو لكنَّ[١٢٣].

مناقشات عدد من شراح المفصّل والكافية لحدّ الزجاجي:

كانت لشرّاح المفصّل والكافية مناقشات لحدّ الزجاجيّ الذي ارتضاه الزمخشريُّ وابنُ الحاجب في المفصّل والكافية، وهذا بيان لبعضها:

١- قال ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ):" قولهم: (ما دلّ على معنى في غيره) أمثلُ من قولِ من يقول: (ما جاء لمعنى في غيره)؛ لأن في قولهم: (ما جاء لمعنى في غيره) إشارةً إلى العلّة، والمراد من الحدّ الدلالة على الذات، لا على العلّة التي وُضع لأجلها، إذ علّةُ الشيء غيرُه[١٢٤].

٢- وأورد ابنُ الحاجب على قول الزمخشري: (ما دل على معنى في غيره):" يَرِدُ عليه الأسماء التي لا تعقل إلا بمتعلق مذكور معها مثل: عند وقيد وقدي وقاب وما أشبهها. وجوابه: أنا نحكم بأن معنى القدر والجهة مفهوم من قاب وعند كالفوقية من فوق. وإنما اتفق أنهم لم يستعملوه إلا كذلك ونحكم على أن مَن ونحوها لا يفهم منها ذلك المعنى من حيث وضعها إلا مضموماً إلى متعلقها، وإنما حكمنا بذلك لما ثبت من استقراء كلامهم أن الحرف وضعه كذلك والاسم كذلك، وثبت أن هذه من قبيل الأسماء بخصائصها، فوجب أن لا تحمل على جهة يلزم أن تكون به حرفاً بعد ثبوت اسميتها لما فيه من التناقض، والذي يوضح لك ذلك إطباقهم على أن عنْ وعلى في قولك: قعدتُ عن يمينه ووليت عليه، حرف أيضاً، وهما اسمان في قولك: قعدت من عن يمينه وأخذت من عليه، ولولا ما ثبت من خاصية الاسم فيهما في المحلين المخصوصين لم يحكم عليهما باسمية، فلما ثبت كونهما اسمين بالخواص التي توجب الاسمية وجب حملهما على معنى الاسم وإن كان فيه بعد، إذ تقديرها على ما كانت عليه من معنى الحرفية يلزم منه التناقض العقلي، وحملها على هذه الجهة يلزم منه استبعاد، وإذا تردد بين التناقض والاستبعاد والتجئ إلى أحدهما وجب الحمل على الاستبعاد، فكذلك ههنا"[١٢٥].

٣- وقال أيضا مملياً بدمشق سنة عشرين على أول قسم الحرف من المفصل: " (الحرف ما دل على معنى في غيره)، ومعنى ذلك أن وضعه لمعناه مشروط بذكر متعلقة بخلاف الاسم والفعل فإنه لا يشترط فيهما ذلك

باعتبار إفرادهما، فإن ذكر متعلق فلأمر غير ذلك. قال: "ومن ثم لم ينفك". يعني: ومن أجل أن وضعه مشروط بذكر المتعلق لم يكن بد من ذكر متعلقة معه، وهو إما اسم وإما فعل، فلا ينفك إذن حرف من متعلق إما اسم وإما فعل"[١٢٦].

٤- وقال أيضا: مملياً إذ أُوردَ على قوله في حد الحرف: " (ما دل على معنى في غيره)، الأسماء المشتركة، فإنه لا يفهم مدلولها إلا بالقرينة، وكذلك الحرف فإنه لا يفهم معناه إلا بذكر متعلقه معه.

فجوابه: أن الأسماء المشتركة ليس من شرط استعمالها لفظ آخر يقترن بها، بل قد يكون قصد المتكلم الإبهام، ومن ثم يجيء كثير من المشتركات يجوز فيها الأمران، أعني كل واحد من مدلوليها، كقوله تعالى: {ثلاثة قروء}، وليس كذلك في الحرف، فإنه لا يستقيم أن نقول: خرجت من الحروف العشرة، وهذا يرد عليه: جاء زيد العالم والعاقل، فإنه تابع توسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة، وليس بعطف في التحقيق، وإنما هو باق على ما كان عليه في الوضعية، وإنما حسن دخول حرف العطف لنوع من الشبه بالمعطوف ولما بينهما من التغاير"[١٢٧].

٥- ساق ركن الدين الاسترابادي (ت ٧١٥هـ) مجموعة من التفسيرات لحدّ ابن الحاجب، وعقّب عليها، فقال: " وقال بعضهم: (المراد من قولنا: الحرف دال على معنى في غيره أنك إذا قلت: مِنْ مثلا لم تدر أهي مبعّضة أم مبيّنة أم غيرهما، فإذا ذكرتَ مجرورها تبين معناها حينئذ).

وهو في غاية الضعف، لأن ما ذكره يدل على أنها مشتركة، والاشتراك لا يقتضي كون معنى الكلمة في غيرها، وإلا لكانت الأسماء مشتركة كذلك، ولأنه لا يتم في الحروف غير المشتركة.

وقال بعضهم: (المراد من قولنا الحرف يدل على معنى في غيره أن قولنا: زيد قائم يفيد معنى، فإذا قلنا: ما زيد قائمًا، فما أفاد معنى في غيره، وهو عدم قيام زيد.)

وفيه أيضًا نظر، لأن كثيرًا من الأسماء والأفعال بهذه المثابة، كالأسماء والأفعال الدالة على معنى النفي.

وقال بعضهم: (الأولى أن يقال: إن معنى قولهم: الحرف يدل على معنى في غيره، أن الذي دل عليه الحرف له متعلق لابد من ذكره في الاستعمال، بخلاف الاسم والفعل، فإذا قلت: سرت من البصرة كان معناه أن ابتداء السير كان من البصرة، ووجب ذكر متعلق هنا وهو البصرة، فإذا صرحتَ بالاسم الذي يكون معناه هذا، وهو الابتداء، لم يجب ذكر متعلق معناه، تقول: الابتداء خير من الانتهاء، ويكون مفيدا، وإنّ لك أنْ تذكر له متعلقا).

وفيه أيضا نظر، لأنه يرد عليه ذو، وأن معناه صاحب، وله متعلق، وهو المال أو غيره لا بد من ذكره عند استعمال ذو.

وقيل: المراد به أن الحرف مشروط في دلالته على معناه ذكر متعلّقه، وليس مثل ذو كذلك، لكن لما أُتي به للتوصل في جعل الجنس صفة للنكرة لم يذكر متعلق معناه ".

ثم بيّن الركنُ أنّ ما يرتضيه في تفسير أن الحرف ما دل على معنى في غيره أنه دال على معنى له متعلّق لا يستعمل إلا مع ذكر ذلك المتعلق.

وقال: " لا يقال: هذا الحد منقوض بنفس هذا الحد، لأنه يصدق عليه أنه دل على معنى في غيره، فيكون حرفا، لكنه ليس كذلك لكونه مركبًا، ووجوب كون الحرف مفردًا "[١٢٨].

٦- وقال الإمام المهدي (ت ٨٤٩هـ) في النجم الثاقب في شرح كافية ابن الحاجب: " وقد أورد على هذا الحد اعتراضات:

الأول: إذا كانت من الابتداء وإلى الانتهاء وفي الشيء يعني وسطه ونحو ذلك، لزم أن يكون الابتداء والانتهاء حروفا فيدخل في الحد ما ليس منه، أو يكون من وإلى وحتى ونحوهما أسماء، فيخرج من الحد ما هو منه، بل كله، لأنه لا شيء من الحروف إلا ومعناه اسم، فحروف النفي معناها النفي، وحروف العطف معناها العطف، وحرفا الاستفهام معناهما الاستفهام، وهذه أسماء.

وأجيب بأن هذه الحروف تفيد ابتداء وانتهاء ووسطا مقيدا، وإطلاقها من غير تقييد تسامح، وأما الابتداء والانتهاء والوسط، فهذه الألفاظ تقيدها من غير نظر إلى تقييد بغيرها، ولا مانع من أن تضع العرب من لابتداء مقيد، والابتداء يفيد الابتدائية مطلقا، وكذلك سائر الحروف، نحو كاف التشبيه، فإنها بمعنى مثل، وهو اسم، و(على) بمعنى فوق، وهو اسم، وأيضا قد يكونان اسمين وحرفين، فإن مثل تفيد مشابهة مطلقة، والكاف مشابهة مقيدة، وفوق فوقية مطلقة، وعلى فوقية مقيدة، والمراد بالمطلق أنها صالحة للتقييد والإطلاق، وأما الحروف فلا تفيد معانيها إلا بالتقييد.

الثاني: أسماء الاستفهام والشرط والمعاني كالقيام والقعود، والصفات كالقائم والقاعد، وهي دالة على معنى في غيرها، لأن يستفهم عن فعل وشرط فعل، والقيام لا يكون إلا لموصوف، والقائم لذات، فيدخل في الحد ما ليس منه.

وأجيب بأنه دالة على معاني في أنفسها، وهو الأصل، ودالة على معاني في غيرها فقط، بخلاف الاسم والفعل، فإنهما يدلان على معنى في أنفسهما، فإن مِن لمن يعقل، وما لما لا يعقل، ومتى للزمان، وأين للمكان، والصفات والمعاني دالة على معنى في نفسها، والحرف لا يدل إلا على معنى في غيره فقط، بخلاف الاسم والفعل، فإنهما يدلان على معنى في أنفسهما، وقد ينضم إلى ذلك دلالتهما في غيرهما ولا يقدح، لأنهما لم يخرجا عما وضعا له.

الثالث: أورده المصنف في المنتهى: الذي وسائر الموصولات الاسمية إنها تدل على معنى في غيرها، لأنها لا تفيد إلا بالصلة، وكذلك ذو وفوق وتحت لأنها تفتقر إلى ما تضاف إليه.

والجواب : أنها وضعت لمعاني في أنفسها ولكن عند انضمام غيرها فمعنى ذي صاحب ومعنى الذي قام القائم، وهذا لا يرد على حقيقة الحرف، لأنه ما دل على معنى في غيره، وإنما يرد لو قال: ما دل بغيره على معنى.

الرابع: قولك من حرف جر فإنها تدل على معنى في نفسها فيخرج من الحد ما هو منه لأنك إن جعلتها حرفا لزم السؤال، وإن جعلتها اسما لم يصدق المقال.

وأجيب بأنها في هذا المثال اسم لا حرف، ويراد بها اللفظ المخصوص، كما تقول ضرب فعل ماض، أي هذا اللفظ "[١٢٩].

٧- وأورد السيوطي على هذا الحدّ عددًا من الإيرادات، وهذه هي مع شيء من الاختصار والتصرف، قال: " قول الكافية: (الحرف ما دل على معنى في غيره، ومن ثم احتاج في جزئيته إلى اسم أو فعل) ترد عليه أمور:

الأول : اعترض عليه ابنُ هشام (ت ٧٦١هـ) من وجهين، قال: " اشتمل هذا الكلام على أمرين مشكلين، أحدهما دعوى دلالة الاسم والفعل على معنى في نفس اللفظ يقتضي بظاهره قيام المسمّيات بالألفاظ الدالة عليها، وذلك محال، لأن ذات زيد لم تقم بلفظ الزاي والياء والدال، وكذلك الحدث والزمان لم يقم بلفظ نحو قام وذهب. والآخر: دعوى دلالة الحرف على معنى في غيره، وهذا وإن كان مشهورًا بين النحويين إلا أن الشيخ بهاء الدين بن النحاس نازعهم فيه، وزعم أنه دال على معنى في نفسه.

قلت: علل ابن النحاس ما يفهمه فلا دليل في عدم فهمه على أنه لا معنى له، لأنه لو خوطب بالاسم والفعل ذهب إليه بأنه لا يخلو المخاطب بالحرف من أن يفهم موضوعه لغة أم لا، فإن لم وهو لا يفهم موضوعهما لغة كان كذلك، وإن خوطب به من يفهم موضوعه لغة فإنه يفهم منه معنى عملا بفهمه موضوعه لغة، كما إذا خاطبنا بهل من يعرف أنها موضوعة للاستفهام وكذا باقي الحروف ، فإذن عرفنا أن له معنى في نفسه، قال: لكن الفرق بينه وبين الاسم والفعل أن فهم معناه في التركيب أتم منه في الإفراد بخلافهما.

وقال ابن هشام في بعض تعاليقه على التسهيل: هذه العبارة معترضة من ثلاث جهات، لأنها توهم كون الشيء ظرفا لنفسه، وكون الحامل لمعنى الحرف غيره لا نفسه، فإذا لم يوجد ذلك الغير لا يفهم معنى الحرف ، ونحن قاطعون بانتفاء ذلك، وأن نحو ليت يفهم منها معنى التمني بمجرد النطق بها كما في المنصوص من الأسماء والأفعال، وأن نحو مَن يفهم منها أحد معانيها لا بعينه كما في المشترك من الاسم والفعل، وكذا القول في الباقي، وكون أسماء الشرط والاستفهام أسماء وحروفًا لدلالتها على معنى في نفسه، وهو الشخص العاقل في مَن، وغير العاقل في ما، والزمان في متى، والمكان في حيثما، وعلى معنى في غيره، وهو معنى الشرط والاستفهام.

قال: فإن قيل: هذه الأمور الثلاثة مندفعة، أما الأوّلان فلأن المراد بدلالة الكلمة على معنى في نفسه دلالتها على معنى باعتبار نفس ذلك المعنى، لا باعتبار تعلقه بمحل، والمراد بدلالتها على معنى في غيره دلالتها على معنى باعتبار تعلق ذلك المعنى بأمر خارج عنه، فإذا قلت: خرجتُ مِن البصرة دلتْ مِن على ابتداء الخروج المتعلق بالمحل المخروج منه، ولم تدل على حقيقة الابتداء باعتبار نفسه، كما دل عليه الابتداء في قولك: أعجبني الابتداء، وأما الثالث فلأن التقسيم باعتبار المعنى الوضعي لا التضمّني. قلنا: نعم لكنها عبارة ملبسة

موهمة خلاف المراد، فينبغي العدول عنها إلى عبارة سالمة عن ذلك، فيقال: لأنها إما أن تكون موضوعة لمعنى باعتبار نفسه أو باعتبار تعلقه بغيره، الثاني الحرف... إلى آخره انتهى.

الثاني: قولها: (وقد علم بذلك حد كل واحد منها)، قال صاحب اللباب: الذي علم ليس بحد حقيقي، لأن امتيار الحرف عن أخويه بقيد عدمي، وهو عدم الاستقلال، وامتياز الاسم عن الفعل أيضًا بقيد عدمي، وهو عدم الاقتران، فلا يكون مركبا من الجنس والفصل، والحد الحقيقي لا بد فيه من ذكرهما.

وأجاب السيد في شرحه: بأن ذلك إنما يكون في حدود الحقائق المتأصلة في الوجود، وأما في الماهيات الاعتبارية فليس ذلك بلازم، بل كلما ذكر في حدودها فهو جنس وفصل، إذ ليس لها ماهية سوى ذلك.

الثالث: إن في قوله (ما) إبهامًا، والحدود تصان عن مثل ذلك، قال النيلي: فلو قال (لفظ) أو (كلمة) كان أقرب. قال الرضي: والذي سهل ذلك الاعتماد على ما تقدم من المستقيم.

الرابع: قيل تدخل في الحروف الأسماء الموصولة وضمير الغائب وكاف التشبيه الاسمية وكم الخبرية وأسماء الاستفهام والشرط لقوله (في غيره). وأجاب الرضي: بأن الموصولة وضمير الغائب وإن احتاجا إلى لفظ آخر لكن لا يفيدا معناهما الذي هو الشيء المبهم ويحدثاه في ذلك اللفظ، فإن لفظ الذي مثلا يفيد معناها الذي هو الشيء المبهم في نفسها لا في صلتها، وإنما تحتاج إلى صلتها لكشف ذلك الإبهام، وكذا ضمير الغائب فهما مبهمان، لكن اشترط فيهما من حيث الوضع أنه لا بد لهما من معين مخصص، وأما الكاف الاسمية فمعناها المثل بخلاف الحرفية فمعناها التشبيه الحاصل في لفظ آخر، وكذا كم معناها كثير لا الكثرة التي هي معنى فيما بعدها، بخلاف ربّ فإن معناها القلة التي في مجرورها، وإنما وجب القول بهذا في كم ورب والكافين الاسمية والحرفية صونًا للحد عن الاعتراض، وأما اسم الاستفهام والشرط فكل منهما يدلّ على معنى في نفسه وعلى معنى في غيره، نحو قولك: أيّهم أضرب وأيّهم تضرب أضرب، فإن الاستفهام متعلق بمضمون الكلام، إذ تعيين مضروب المخاطب مستفهم عنه، ومعنى الشرط موجود في الشرط والجزاء، وأي في الموضعين دالة على ذات أيضًا، وهي ليست معنى فيما بعدها، فسلم الحد.

ويمكن الجواب بما قاله سيبويه: إن حرفي الاستفهام والشرط وهما الهمزة وإنْ حذفتا وجوبا قبل مثل هذا الاسم لكثرة الاستعمال، فكان الأصل أأيّهم أضرب ؟ وإنْ أيهم تضرب، ثم ضمّن أيّ معنى الاستفهام والشرط، فالمعنيان عارضان فيها، وإن كانا لازمين، وكذا ما سوى أيّ نحو: مَن تضرب، أي أَمَنْ، ومَن تضرب أضرب، أي إنْ مَن

الخامس: قيل: إن معاني أسماء المعاني إنما هي في غيرها، فإن الضرب معناه ليس في نفسه، بل في زيد مثلا. وأجاب شارح اللباب: بأنها معتبرة في نفس ألفاظها بحسب الوضع، ولذلك يصح الإخبار عنها نحو: الضرب شديد، وإن كانت في غيرها بحسب الوجود، فلا ينتقض طرد التعريف بها.

السادس: اعتُرض على هذا الحد بالصفات، فإن معنى طويل مثلا في جاءني رجل طويل موجد لمعناه أي الطول في موصوفه حتى صار الموصوف متضمنا له.

وأجاب الرضي بالمنع، فإن معنى طويل ذو طول فهو دال على معنيين أحدهما قائم بالآخر، إذ الطول قائم بذو فمعناه الطول وصاحبه لا مجرد الطول الذي في رجل، وإنما ذكر الموصوف قبله لتعين ذلك الصاحب الذي دل عليه طويل وقام به الطول، لا ليقوم به الطول، وأما قولهم: النعت دال على معنى في متبوعه، فلكون المتبوع معينا لذلك الذي قام به المعنى ومخصصا له.

السابع: اعترض عليه بالأفعال، فإن ضرب موضوع ليدل على ضاربية ما ارتفع به.

قال الرضي: ولا يندفع هذا الاعتراض إلا بما قال بعضهم: الحرف ما لا يدل إلا على معنى في غيره، فإن ضرب مفيد في نفسه الإخبار عن وقوع ضرب وفي فاعله وعن ضاربيته ، بخلاف مِن فإنه لا يفيد إلا معنى الابتداء في غيره انتهى.

وقال ابن هشام في كتاب له على التسهيل كالتوضيح على الألفية: الحرف كلمة لا تدل إلا على معنى في غيرها، وفائدة الحصر خروج بعض الأسماء كأسماء الشرط والاستفهام، فإنها تدل على معنى في نفسها وعلى معنى في غيرها انتهى. وقد ذكر الحدَّ كذلك بالحصر في الجامع

وفي المغنى لابن فلاح: الحرف كلمة دلت على معنى فقط، قال: وخرج بقيد فقط ذلك، قال: ومنهم من يقول لإخراجه: ولم يكن جزأي الجملة .

الثامن: وقال النيلي: لابد أن يجعل قوله: (ومن ثم احتاج في جزئيته إلى اسم أو فعل) من تتمة هذا الرسم، وإلا دخل فيه الأسماء المناسبة للحرف كأين وكيف، فإنها تدل على معنى في غيرها، لكن لا تحتاج في جزئيتها إلى غيرها، بل أين من قولك أين زيد ؟ جزء الكلام ، قال: ثم إنه على كل تقدير ينتقض بالكلام الندائي فإن جزءه الحرف ولم يحتج في جزئيته إلى اسم أو فعل يصحبه. قال: ويجاب بأن المنادى مفعول وهو فضلة فليس بجزء الكلام، وإنما اقتصر فيه على الحرف لنيابته عن الجملة المفيدة، فهو بمنزلة قولك نعم أو لا في الجواب في الاقتصار عليه لنيابته عن الجملة .

التاسع: قال النيلي: ويرد على الرسم أيضا الحركة الإعرابية، فإنها تدل على معنى في غيرها وهو المعرب بها وليست حرفا مع كونها لفظا. ويجاب بأن المراد بها كلمة والحركة ليست بكلمة.

العاشر: قال النيلي أيضًا: لو قال: احتاج إلى لفظ يصحبه كان أشمل لدخول الجملة والمفرد فيه، فيدخل حروف الشرط والاستفهام والنفي وأما التي للتفصيل.

الحادي عشر: أحسن ما يضبط الحرف بالعد، لأن الحروف محصورة، وقد عدها ابن فلاح في مغنيه سبعين حرفًا بطرح المشترك ثلاثة عشر آحادًا، وأربعة وعشرون ثنائية، وتسعة عشر ثلاثية، وثلاثة عشر رباعية، وخماسي واحد وهو لكنّ[١٣٠].

فهرس الهوامش

١- انظر الفاضل في اللغة والأدب للمبرد ص٥، وتنبيه الألباب لابن السراج ٣٩، ٦٩، وأمالي الزجاجي ٢٣٨، ونزهة الألبا للأنباري ١٨، وإنباه الرواة للقفطي ٣٩/١، وكنز العمال للهندي ٢٨٣/١٠، والأشباه والنظائر للسيوطي ١٢/١

٢- الكتاب ١٢/١

٣- الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس ٨٦

٤- إصلاح الخلل ٧٥

٥- إصلاح الخلل ٧٦

٦- إصلاح الخلل ٧٦

٧- الجمل للجرجاني ص٦

٨- المصباح في علم النحو للمطرزي ص٨٦

٩- الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس ٨٦، و إصلاح الخلل ٧٦

١٠- إصلاح الخلل٧٦

١١- إصلاح الخلل ٧٦

١٢- إصلاح الخلل ٧٦

١٣- إصلاح الخلل ٧٦

١٤- إصلاح الخلل ٧٦

١٥- إصلاح الخلل ٧٦-٧٧

١٦- الإيضاح ٥٥

١٧- انظره مفصلا في الخصيصة الرابعة من خصائص الحرف

١٨- اللمع ٨

١٩- البيان في شرح اللمع ١٦

٢٠- شرح اللمع للعكبري ٥/١

٢١- علل النحو ١٤٢

٢٢- شرح الحريري على ملحته ٩

٢٣- كشف النقاب ٢٩٠

٢٤- تلقيح الألباب ١٠٤

٢٥- المرتجل ٢٥

٢٦- كشف المشكل لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني ١٥٦

٢٧- اللباب ٥١/١

٢٨- الفصول الخمسون ١٥٣

٢٩- شرح الكافية الشافية ١٧٢/١

٣٠- العمدة شرح العدة ١٠٦/١

٣١- شرح ابن الناظم ١١

٣٢- توضيح المقاصد ٢٩٢/١

٣٣- أوضح المسالك ٥٠/١
٣٤- المقاصد الشافية ٥٨/١، وانظر كذلك شرح المكودي ٨، وشرح ابن عقيل ٢٤/١
٣٥- المغني ١٤٦-١٤٧
٣٦- المحصول ٥٥/١
٣٧- قواعد المطارحة ٩
٣٨- اللباب للإسفراييني ٢٣
٣٩- البسيط ٥١٣/٢
٤٠- اللمحة في شرح الملحة ١١٧/١
٤١- تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة ١٠٦/١
٤٢- أوضح المسالك ٥٠/١
٤٣- التحبير شرح التحرير ٢٩٦/١-٢٩٨
٤٤- شرح الشذور ١٥٩/١
٤٥- الهمع ٨٠/١
٤٦- أسرار النحو ص٧٦
٤٧- انظر الإيضاح ٥٤، والجمل ١٨
٤٨- انظر الجنى الداني ٢٣
٤٩- انظر البسيط في شرح الكافية لركن الدين الاستراباذي ١: ١٢٣-١٢٦، ٥١٣/٢
٥٠- الموشح للخبيصي ٦٨٦/٢
٥١- انظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/٨-٤
٥٢- الجنى الداني ٢٣
٥٣- إصلاح الخلل ٧٤-٧٥
٥٤- الخصائص للقرافي ٧٢-٧٣
٥٥- التفاحة ١٤
٥٦- الحدود للرماني ٦٧
٥٧- اللمع ٨
٥٨- البيان في شرح اللمع ١٦
٥٩- شرح المقدمة المحسبة ١٢٥/١
٦٠- انظر المحصول لابن إياز ١٩/١
٦١- التمهيد في أصول الفقه ٧٠/١
٦٢- إصلاح الخلل ٧٥
٦٣- إصلاح الخلل ٧٥
٦٤- المفصل ٣٧٩
٦٥- العباب الزاخر حرف ٣٨٥/١
٦٦- المرتجل ٢٣.

٦٧- أسرار العربية للأنباري ١٢
٦٨- اللمع ٨
٦٩- البيان في شرح اللمع ١٦
٧٠- ساحرة الطرف ٤٢، ومفاتيح الغيب ٥٠/١
٧١- انظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/٨
٧٢- المغني ١٤٣/١
٧٣- الكليات ٣٩٤/١
٧٤- نتائج الفكر ٥٩-٦٠
٧٥- نتائج الفكر ٦٤
٧٦- الضروري في صناعة النحو ١٠٦
٧٧- المقدمة الجزولية ص٤
٧٨- اللباب في علل البناء والإعراب ٥٠/١
٧٩- انظر التذييل والتكميل ٥٠/١، والجنى الداني ٢٠-٢٣، وشرح الحدود للفاكهي ١٠٢-١٠٣
٨٠- شرح اللمع ٥/١
٨١- الفصول الخمسون ١٥٣
٨٢- شرح الكافية ٤٢/١
٨٣- قواعد المطارحة ٩، والمحصول ٥٥/١
٨٤- اللمحة في شرح الملحة ١١٧/١
٨٥- النكت النحوية للسيوطي ٨٨/١
٨٦- النكت النحوية للسيوطي ٨٨/١
٨٧- التوطئة ١١٣
٨٨- الكافية ١٧٩
٨٩- المقرب ٤٦/١
٩٠- التعليقة للنحاس ٦١/١-٦١
٩١- همع الهوامع للسيوطي ٢٥/١
٩٢- شرح الكافية ٤٢/١
٩٣- الارتشاف ٢٣٦٣/٥
٩٤- الكافية ٥١
٩٥- شرح اللمحة البدرية ٢١٤-٢١٥.
٩٦- المباحث المرضية ٣٤
٩٧- تعليق الفرائد ٣٣٣/٢
٩٨- الحدود ٤٤٢.
٩٩- شرح حدود الأبذي لابن قاسم المالكي ٥٥
١٠٠- شرح حدود الأبذي لعلي بن أحمد الرسموكي ٣٧

١٠١- تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة ١٠٦/١
١٠٢- تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة ١٠٦/١
١٠٣- كشف النقاب ٢٩٠
١٠٤- دستور العلماء ٢٠/٢
١٠٥- كشاف اصطلاحات الفنون ١٨٦/١
١٠٦- كشاف اصطلاحات الفنون ١٨٧/١
١٠٧- الإيضاح ٥٤
١٠٨- التعليقة للنحاس ٦٢/١
١٠٩- الحروف للفارابي ص ٢٨
١١٠- المفصل ٣٧٩
١١١- شرح المفصل ٢/٨- ٥
١١٢- المحصول ٣٢٨
١١٣- الخصائص ٨٢-٨٤
١١٤- تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة ١٠٦/١
١١٥- الهمع ٢٥/١
١١٦- دستور العلماء ٢٠/٢
١١٧- الحروف للفارابي ص ٢٨، وإصلاح الخلل ٧٧
١١٨- إصلاح الخلل ٧٧
١١٩- الضروري في صناعة النحو ١٠٦
١٢٠- تاج علوم الأدب ٤٣٩/١
١٢١- الجنى الداني ٢٠
١٢٢- التحبير شرح التحرير ٢٩٦/١-٢٩٨
١٢٣- النكت النحوية للسيوطي ٧١/١-٨٩
١٢٤- شرح المفصل ٢/٨-٣
١٢٥- أمالي ابن الحاجب ٣١٠/١-٣١١
١٢٦- أمالي ابن الحاجب ٣٥٣/١-٣٥٤
١٢٧- أمالي ابن الحاجب ٦٠٧/٢-٦٠٨
١٢٨- انظر البسيط في شرح الكافية لركن الدين الاستراباذي ١: ١٢٣-١٢٦، ٥١٣/٢
١٢٩- النجم الثاقب في شرح كافية ابن الحاجب ١٠٦٦/٢- ١٠٦٨
١٣٠- النكت النحوية للسيوطي ٧١/١-٨٩

فهرس المصادر والمراجع

-ارتشاف الضّرب : لأبي حيّان ، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ط١ ، ١٩٩٨م.
-الأزهية في علم الحروف : للهروي ، تحقيق عبد المعين الملوحي ، دمشق ، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة ، ١٩٧١ م.
-أسرار العربية : لابن الانباري ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، دمشق ، المجمع العلمي العربي ، ط١ ، ١٣٧٧ - ١٩٥٧
-الأشباه والنّظائر : للسيوطي ، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ، بيروت ، دار الرِّسالة ، ط١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م .
-الأصول في النَّحو : لابن السراج ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ، بيروت ، مؤسَّسة الرِّسالة ، ط١، ١٩٨٥ م .
-الأمالي النَّحويَّة : لابن الحاجب ، تحقيق الدكتور هادي حسن حمودي ، بيروت ، عالم الكتب ، ط١، ١٩٨٥ م .
-أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك : لابن هشام ، تحقيق محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد ، بيروت ، دار الجيل، ط٥ ، ١٩٧٩ م .
-الإيضاح في شرح المفصّل : لابن الحاجب ، تحقيق الدكتور موسى بناي العليلي ، بغداد ، مطبعة العاني ، ط١، ١٩٨٣ م .
-الإيضاح في علل النحو : للزجاجي ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ، بيروت ، دار النفائس ، ط٣ ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
-تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب : لأحمد بن يحيى بن المرتضى ، تحقيق الدكتور محمد طاهر الحمصي ، دمشق ، دار سعد الدين ، ط١ ، ٢٠٠٨ م
-التَّبصرة والتّذكرة : للصيمري ، تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى عليّ الدِّين ، نشر مركز البحث العلميّ بجامعة أمّ القرى ، ط١، دمشق ، دار الفكر ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢ م .
-التحبير شرح التحرير : لعلي بن سليمان المرداوي ، تحقيق عبد الرحمن بن عبد الله الجبرين ، الرياض ، مكتبة الرشد ، ط١ ، ٢٠٠٠م
-تحرير المنقول وتهذيب علم الأصول: لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي ، تحقيق عبد الله هاشم ، وهشام العربي ، قطر ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، ط١، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م
-التَّذييل والتَّكميل في شرح كتاب التَّسهيل : لأبي حيَّان الأندلسي ، تحقيق الدكتور حسن هنداوي ، دمشق ،دار القلم ، ط١.
-تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : لابن مالك ، تحقيق الدكتور محمَّد كامل بركات ، مصر ، المكتبة العربيّة ، ط١، ١٩٧٦ م .
-التَّصريح بمضمون التَّوضيح : للشَّيخ خالد الأزهريّ ، بيروت ، دار الفكر
-تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد : لمحمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني، تحقيق د. محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى.
-التَّعليقة شرح المقرب : لبهاء الدِّين بن النحّاس الحلبي ، تحقيق الدكتور خيري عبد الرّاضي عبد اللّطيف ، المدينة المنوّرة ، مكتبة دار الزّمان ، ط١، ١٤٢٦هـ .
-تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد : لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد ، المعروف بناظر الجيش ، تحقيق مجموعة ، القاهرة ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، ط١ ، ١٤٢٨هـ
-توضيح المقاصد والمسالك إلى ألفيّة ابن مالك : للمرادي ، تحقيق د. عبد الرَّحمن عليّ سليمان ،مصر ، مطبعة الحلبي، ط٢.
-الجنى الدَّاني : للحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق فخر الدِّين قباوة ، ومحمّد نديم فاضل ، دار الكتب العلميّة ، ط١، ١٩٩٢ م
-جواهر الأدب : لعلاء الدين الإربلي ، مصر ، مطبعة وادى النيل ، ١٢٩٤ هـ - ١٨٧٧ م
-الحدود : للرماني ، تحقيق إبراهيم السامرائي ، الأردن ، دار الفكر .
-الحدود في علم النحو : لأحمد بن محمد بن محمد البجائي الأُبَّذيُّ ، شهاب الدين الأندلسي ، تحقيق نجاة حسن عبد الله نولي ، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، العدد ١١٢- ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م

-الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل : لأبي محمَّد عبد الله بن محمَّد بن السيّد البطليوسي ، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي ، بغداد ، دار الرَّشيد ، ط١، ١٩٨٠ م
-الخصائص : لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس القرافي ، تحقيق الدكتور ناجي محمدو عبد الجليل ، مجلة كلية اللغة العربية ، الجامعة الإسلامية
-دستور العلماء (جامع العلوم في اصطلاحات الفنون) : للقاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري ، عرب عباراته الفارسية حسن هاني فحص ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م
-رصف المباني في شرح حروف المعاني : للإمام أحمد بن عبد النّور المالقي ، تحقيق الدكتور أحمد محمَّد الخرّاط ، دمشق ، مجمع اللّغة العربيّة ، ط١، ١٣٩٤هـ
-ساحرة الطرف في الاستعاذة والبسملة والاسم والفعل والحرف : لفخر الدين الرازي ، تحقيق الدكتور محمد محمد فهمي عمر ، المدينة المنورة ، دار الزمان ، ط١ ، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م
-شرح الألفيّة : لابن عقيل ، تحقيق محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد ، القاهرة ، دار التراث ، ط٢٠، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
-شرح الألفيّة : لابن النّاظم ، تحقيق الدّكتور عبد الحميد السيّد محمَّد عبد الحميد ، بيروت ، دار الجيل .
-شرح الألفيّة : للأشموني ، القاهرة ، عيسى البابي الحلبي .
-شرح الألفيّة : للمرادي ، تحقيق الدكتور عبد الرَّحمن سليمان ، القاهرة ، ط٢
-شرح الأنموذج في النَّحو : لمحمَّد بن عبد الغني الأردبيلي ، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود ، الرِّياض ، دار العلوم ، ط١، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م .
-شرح التحفة الورديّة : لزين الدِّين أبي حفص عمر بن الوردي ، تحقيق الدكتور عبد الله عليّ الشلال ، الرِّياض ، مكتبة الرّشد ، ط١، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م .
-شرح التَّسهيل : لمصنّفه ابن مالك ، تحقيق الدكتور عبد الرَّحمن السيّد ، والدّكتور محمَّد بدوي المختون ، القاهرة ، دار هجر ، ط١، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠م .
-شرح جمل الزجّاجي : لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح ، مكّة المكرّمة ، المكتبة الفيصليّة ، مصوّرة عن طبعة سابقة .
-شرح الحدود في النحو : لعبد الله بن أحمد الفاكهي ، تحقيق المتولي رمضان أحمد الدميري ، ط١ ، ١٤٠٨ - ١٩٨٨
-شرح حدود النحو للأبذي : لابن قاسم المالكي ، تحقيق الدكتور خالد فهمي ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط ١ ، ٢٠٠٨ م
-شرح حدود النحو للأبذي : لعلي بن أحمد الرسموكي ، تحقيق الدكتور البشير التهالي ، الدار البيضاء ، مطبعة النجاح الجديدة ، ط١ ، ٢٠٠٩م .
-شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ : لابن مالك ، تحقيق عدنان عبد الرَّحمن الدوري ، بغداد ، مكتبة العاني ، ط١، ١٩٧٧ م.
-شرح الكافية الشَّافية : لابن مالك ، تحقيق الدكتور عبد المنعم هريدي ، نشر مركز البحث العلميّ بجامعة أمّ القرى ، ط١، دمشق ، دار المأمون للتراث ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
-شرح كافية ابن الحاجب : للرضي ، بيروت ، دار الكتب العلميّة ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م .
-شرح المفصّل : لابن يعيش ، بيروت ، عالم الكتب .
-شرح ملحة الإعراب : لناظمها ، تحقيق الدكتور أحمد محمَّد قاسم ، حدائق حلوان ، مطبعة عبير للكتاب والأعمال التجاريّة ، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢ م

-شفاء العليل في إيضاح التَّسهيل : للسلسيلي ، تحقيق الدكتور الشّريف عبد الله بن عليّ الحسيني البركاتي ، مكّة المكرّمة ، المكتبة الفيصليّة ، ط١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
-الضروري في صناعة النحو: للقاضي أبو الوليد بن رشد، تحقيق د. منصور علي ، مصر، دار الصحوة، ط١، ٢٠١٠.
-الفصول الخمسون : لابن معطي ، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي ، القاهرة ، عيسى البابي الحلبي ، ط١ ، ١٩٧٧م
-الفوائد الضيائيّة شرح كافية ابن الحاجب : لنور الدِّين عبد الرَّحمن الجامي ، تحقيق الدكتور أسامة طه الرفاعي ، بغداد ، مطبعة وزارة الثقافة والشؤون الدِّينيّة ، ط١، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
-الفوائد والقواعد : لعمر بن ثابت الثمانيني ، تحقيق د. عبد الوهاب محمود الكحلة ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط٢ ، ٢٠٠٢م
-قواعد المطارحة في النحو : للحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله ، ابن إياز البغدادي ، تحقيق الدكتور يس أبو اليهجاء ، و الدكتور شريف عبد الكريم النجار ، و الدكتور علي توفيق الحمد ، الأردن ، ١٤٣٢، إربد ، دار الأمل ٢٠١١ م .
-الكافية : لابن الحاجب ، تحقيق الدكتور طارق نجم عبد الله ، جدّة ، دار الوفاء ، ط١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م .
-الكتّاب : لسيبويه ، تحقيق عبد السَّلام هارون ، بيروت ، عالم الكتب .
-كشّاف اصطلاحات الفنون : للمولوي محمَّد أعلى بن عليّ التهانوي ، بيروت ، دار صادر .
-كشف الأسرار شرح أصول البزدوي : لعبد العزيز بن أحمد بن محمد ، علاء الدين البخاري الحنفي ، دار الكتّاب الإسلامي .
-كشف المشكل في النَّحو : لعليّ بن سليمان الحيدرة اليمني، تحقيق د. هادي عطيّة مطر ، بغداد ، الإرشاد ، ط١، ١٩٨٤ م.
-الكليّات: لأبي البقاء أيّوب بن موسى الكفوي، تحقيق عدنان درويش ،ومحمّد المصري ، بيروت، دار الرِّسالة،ط٢، ١٩٩٣.
-المحصول : لجمال الدين الحسين بن بدر بن إياز ، تحقيق الدكتور شريف عبد الكريم النجار ، عمان ، دار عمار ، ط١ .
-مختصر التحرير شرح الكوكب المنير : لتقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي المعروف بابن النجار الحنبلي ، تحقيق محمد الزحيلي ونزيه حماد ، الرياض ، مكتبة العبيكان ، ط٢ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧ م
-المرتجل : لأبي محمَّد عبد الله بن أحمد المشهور بابن الخشّاب ، تحقيق عليّ حيدر ، دمشق ، مجمع اللّغة العربيّة ، ط١،١٩٧٢ م
-المصباح في علم النحو : للمطرزي ، تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد طلب ، مكتبة الشباب ، ط ١ .
-المساعد على تسهيل الفوائد : لابن عقيل ، تحقيق الدكتور محمَّد كامل بركات ، نشر مركز البحث العلميّ بجامعة أمّ القرى ، ط١، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م .
-المغني في النحو : لابن فلاح ، تحقيق عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد السعدي ، جامعة أم القرى ، كلية اللغة العربية ، رسالة دكتوراه ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م
-مغني اللبيب : لابن هشام ، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، دمشق ، دار الفكر ، ط١ ، ١٣٦٨هـ - ١٩٦٤م
-المفصّل : للزَّمخشريّ ، بيروت ، دار الجيل ، ط٢ .
-المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية : لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي ، تحقيق مجموعة من الأساتذة ، مكة المكرمة ، جامعة أم القرى ، معهد البحوث العلمية ، ط١ ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م
-المقتصد في شرح الإيضاح: لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق د. كاظم بحر المرجان ، بغداد، وزارة الثقافة والإعلام ، ط١، ١٩٨٢م.
-المقرب : لابن عصفور ، تحقيق أحمد عبد الستّار الجواري ، وعبد الله الجبوري ، بغداد ، مطبعة العاني ، ط١، ١٩٧١ م .
منهاج الوصول إلى علم الأصول : للبيضاوي ، تحقيق مصطفى شيخ مصطفى ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط١ .

-الموشح على كافية ابن الحاجب : لشمس الدين أبي بكر محمد بن أبي بكر الحبيصي ، تحقيق الدكتور شريف عبد الكريم النجار ، الأردن ، دار عمار ، ط١ ، ١٤٢٣هـ - ٢٠١٢م
-النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب : للإمام المهدي صلاح بن علي بن محمد بن أبي القاسم ، تحقيق الدكتور محمد جمعة حسن نبعة ، صنعاء ، مؤسسة الإمام زيد بن علي ، ط١ ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م
-نهاية السول شرح منهاج الوصول : لأبي محمد ، جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي ، تحقيق محمد بخيت المطيعي ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م
-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : للسيوطي ، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم ، الكويت ، دار البحوث العلميّة ، ط١، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م